المدى

رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة — 500 دينار

http://www.almadapaper.com Email: almada@almadapaper.com

العدد(1708) السنة السابعة - الثلاثاء (26) كانون الثاني 2010

اليـــوم في المدى

مدرس جامعي مسؤول عن تفجيرات المستنصرية

بغداد - المدى

أعلنت قيادة عمليات بغداد،، عن اعتقال ثمانية من عناصر تنظيم "القاعدة"، بينهم تدريسي في الجامعة المستنصرية، اعترفوا بمسؤوليتهم عن تفجير مبنى الامم المتحدة في بغداد، وتفجير سيارة مفخخة عند مدخل الجامعة المستنصرية.

وقال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا خلال مؤتمر صحافي امس حضرته المدى ، إن "القوات الأمنية تمكنت من القبض على ثمانية من عناصر تنظيم القاعدة، بينهم تدريسي في الجامعة المستنصرية،"، مضيفا أن المعتقلين اعترفوا بتورطهم في العديد من التفجيرات في العاصمة بغداد، من بينها تفجير سيارة مفخخة عند مقر الأمم المتحدة وأخرى عند مدخل الجامعة المستنصرية".

وكان المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا أعلن في مؤتمر صحافي عقده في مبنى مجلس الوزراء، يوم السبت ١٦ من الشهر الحالي، أن "المسؤول عن تفجير مقر الأمم المتحدة في العراق عام ٢٠٠٣، معتقل لديها منذ حزيران الماضي، وهو قيادي كبير في تنظيم القاعدة ومسؤول عن عدد آخر من التفجيرات خلال عامي ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨"، مبينا أن "المعتقل هو والي ولاة مايسمى دولة العراق الإسلامية المدعو علي حسين العزاوي الملقب (ابو عماد)، وكانت الأجهزة الأمنية اعتقلته في شهر حزيران الماضي خلال عملية دهم في منطقة بغداد الجديدة شرقي العاصمة بغداد".

كلينتون تتوقع تكرارها

مجزرة الفنادق تثبت فشل أجهزة كشف المتفجرات

□ **بغداد/ يوسف المحمداوي**

هزت العاصمة بغداد ثلاثة انفجارات عنيفة بسيارات مفخخة، استهدفت العديد من الفنادق ذات خمسة نجوم.

وذكرت مصادر امنية لـ (المدى)، ان الفنادق المستهدفة هي فندق (فلسطين ميريديان) و(عشتار شيراتون) القريبان من بعضهما ،وذلك عندما قام انتحاري بتفجير سيارته المفخخة، التي كان يقودها مسرعا في شارع (ابو نواس)، ما تسبب بإلحاق اضرار مادية جسيمة وانهيار الحاجز الامني الكبير المحيط بالفندقين.

اعقب ذلك حسب المصدر انفجار ثان بالقرب من مرأب فندق (بابل) في منطقة الجادرية، فيما وقع الانفجار الثالث بالقرب من فندق (الحمراء) في حي الجادرية والذي تحيطه مجموعة من الفنادق الاخرى.

وتحدث شهود عيان عن حدوث اضرار جسيمة في الفنادق الثلاثة، فضلا عن عدد من الضحايا المدنيين من جراء الانفجارات الثلاثة، وتضم الفنادق المستهدفة العديد من المكاتب والقنوات الاعلامية.

ونقلت الانباء الفرنسية عن مصدر في الشرطة العراقية ان الانفجارات خلفت٣٦ شهيداعلى الاقل واكثر من سبعين جريحا كحصيلة اولية للضحايا، وحتى الان لم تعرف الحصيلة النهائية لضحايا الانفجارات.فيما اكد المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا وحسب احصائية وزارة الصحة، ان عدد الشهداء بلغ ١٥ شهيدا و٥٨ جريحا. واتهم عطا القاعدة والتحالف البعثي في الوقوف وراء تلك العمليات الارهابية، وعن اسباب حدوث تلك الخروقات الامنية على الرغم من احاطة تلك الفنادق بالعديد من السيطرات المزودة بأجهزة السونار التي دافع عنها عطا امس، ذكر الناطق الرسمي باسم قيادة عمليات بغداد، بأن فندقي بابل والحمراء هما ضمن حماية اللواء الرئاسي، مشيرا الى ان الجهات المسؤولة عن تلك الاجهزة هي التي تتحمل تلك الخروقات، والتحقيقات الاولية بدأت بشأنها. يشار الى ان فندق عشتار شيراتون، هو ثاني أعلى بناية في العاصمة العراقية بعد برج بغداد ويحتوي الفندق على ٣١٠ غرف ،كما يحتوي على قاعات خاصة لعقد المؤتمرات والاجتماعات، وقد تعرض لأكثر من ثماني هجمات ارهابية كان آخرها انفجار سيارة مفخخة في الرابع والعشرين من تشرين الاول من العام الماضي.

وعلى صعيد متصل اعلنت وزيرة الخارجية الاميركية هيلاري كلينتون انها تتوقع اعتداءات ارهابية اخرى في العراق، وذلك بعد انفجارالسيارات الثلاث المفخخة في بغداد امس.

وقالت الوزيرة الاميركية خلال استقبالها نظيرها الايطالي فرانكو فراتيني في واشنطن: نعتقد ويا للاسف ان الارهابيين، وخصوصا القاعدة، سيواصلون عملياتهم الارهابية في العراق بهدف الاطاحة بمسيرة الشعب العراقي نحو الديمقراطية.مؤكدة ان انفجار السيارات الثلاث المفخخة ، يأتي قبل بضعة اسابيع من الانتخابات التشريعية العراقية المقررة في السابع من اذارالمقبل.

واضافت: حين يؤمن شعب بنظامه السياسي ويستطيع تحديد مستقبله، فان هذا الامر يهدد مباشرة من يحاولون نشر الرعب والترهيب والعنف.

ووجهت كلينتون تحية الى العراقيين الذين يثبتون بأفعالهم شجاعة كبيرة.

دخان مجزرة الفنادق ..أ.ب.ف

ولادة عسيرة بانتظار الحكومة المقبلة

جلال الدين الصغير: أداء المالكي مع تحالفاته السابقة كان سيئا

□ **بغداد/ احمد علاء**

توقعت قوى عراقية انتقال الخلاف السياسي بكل ملفاته الشائكة الى مرحلة ما بعد الانتخابات، مؤكدة انعكاس ذلك على تشكيل الحكومة المقبلة التي ستواجه عقبات كثيرة لا يمكن تجاوزها الا بالخضوع لعملية ولادة قيصرية شريطة اتفاق الكتل النيابية التي ستشغل اكثر المقاعد في البرلمان المقبل على رسم خريطة تحالفات جديدة.

وفي الوقت الذي برزت مواقف تعترض وترفض تولي رئيس الوزراء نوري المالكي منصبه لولاية ثانية في حال حصول ائتلافه على نتائج متقدمة في الانتخابات، اعلن حزب الدعوة الاسلامية استعداده للانفتاح على جميع الكتل، لتشكيل حكومة شراكة سياسية. وقال القيادي حسن السنيد في تصريح صحفي": "ائتلاف دولة القانون على استعداد لفتح ذراعيه لكل الكتل التي ستصل الى البرلمان، من اجل تشكيل حكومة مستقرة تعتمد الشراكة السياسية، والكفاءة بعيدا عن المحاصصة، والاستحواذ على المناصب".مشيرا الى ارتفاع شعبية المالكي قائلاً: "تشير الاحصاءات الى ان شعبية المالكي في تطور مستمر، فضلا عن تقدم ائتلاف دولة القانون في نتائج الاستفتاء، لذلك فانه سيكون في مقدمة الكتل في البرلمان العراقي".

بالمقابل انتقد النائب عن الائتلاف الوطني العراقي جلال الدين الصغير مواقف المالكي من حلفائه السابقين وقال لـ المدى ": " اداء المالكي مع تحالفاته السابقة كانت سيئة جدا، بحيث لم تقنع حليفا مرة اخرى بالتورط في الانضمام الى التحالف معه".

متوقعا ولادة عسيرة للحكومة المقبلة مستدركا : " هناك نظرة عن الكثير من الكيانات بان الائتلاف الوطني لديه القدرة على تشكيل الحكومة بسرعة ، استنادا الى تحالفاته ، وهو مشروع الحل عكس الكيانات الاخرى لان لديها مشاكل مع الاخرين، وبالنتيجة لن تحظى بفرص التوافق الى من خلال الائتلاف الوطني".

من جانبه اكد العضو البارز في الائتلاف الوطني العراقي همام حمودي رغبة ائتلافه في تشكيل جبهة وطنية عريضة تعتمد برنامجا موحدا لادارة الحكومة المقبلة، وقال لـ "المدى" : " نحن اثناء اعلان تشكيل الائتلاف الوطني العراق، طرحنا فكرة تشكيل جبهة وطنية موسعة تتفق على برنامج حكومي في المرحلة اللاحقة ، بعيدا عن المحاصصة، وقلنا ان الذي يجمعنا بالاخرين الاتفاق على برنامج مشترك، وبعد اطلاق هذه الدعوة بعثنا برسائل الى جميع الاطراف السياسية ومنها ائتلاف دولة القانون والحزب الاسلامي وحركة اياد علاوي قبل اندماجه بالقائمة العراقية ، فضلا عن الاحزاب الكردية، ومازال الباب مفتوحا لبلورة الاتفاق النهائي".

بدأت بزيارة عبد المهدي ولن تنتهي مع إياد السامرائي

واشنطن تقرأ مستقبل العراق بلقاءات منفردة مع القاده العراقيين

□ **بغداد / المدى**

قائمة طويلة قد تضم أكثر من ٢٠ شخصية عراقية قيل انها ستكون في واشنطن بالتناوب، وبدعوات من البيت الأبيض خلال الفترة القادمة لكي تلتقي كل شخصية على انفراد مع الادارة الاميركية وتجري حوارا قيل ان واشنطن تريد ان تستشرف من خلاله مستقبل هذا البلد المليء بالمشاكل، قبل ان تطبق خطة الانسحاب الفعلي منه، حسب ما قالت مصادر مطلعة لـ«المدى».

لقد انهى نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي زيارته لواشنطن ثم لقطر، وبعدها الى ايران. وقيل ان القضايا المهمة التي بحثت ليس فقط ازمة استبعاد المئات من المرشحين للانتخابات، وليس موضوع المصالحة الوطنية أو ما يسمى بالعنوان الأميركي «اصلاح حزب البعث»، انما ايضا استمرار الوساطة التي كان يقوم بها المجلس الأعلى منذ سنوات لعقد مفاوضات مستمرة بين طهران وواشنطن حول العراق، وحول البرنامج النووي، هذه الوساطة التي دخلت عليها قطر في السنة الأخيرة لـ"حلحلة" التوتر في العلاقات بين الطرفين الشريكين بالقوة في العراق وفي المنطقة.

بعد عبدالمهدي سافر الى واشنطن مسعود البرزاني، رئيس اقليم كردستان، وسيعقبه نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، وبعده بالقائمة اياد جمال الدين، ثم اياد علاوي، ويأتي بعده رئيس البرلمان. وهكذا لا بد ان يستمع أوباما لأبرز شخصيات النخبة الحاكمة في بغداد، كل على انفراد لكي يقيم ما ستؤول اليه اوضاع هذا البلد الذي تنقسم حوله الادارة في الرأي.

فالبعض منها يرى ان النار تحت الرماد، ومن الخطأ ان تنسحب القوات في الموعد المقرر، ومن هذا البعض الحاكم المدني السابق للعراق بول بريمر. والبعض الآخر يرى لا بأس من الانسحاب ولا خوف على العراقيين.

مصادر قالت للمدى ان الادارة الأميركية كانت ومازالت تعتقد أن الانتخابات القادمة سينتج عنها على الأرجح برلمان وحكومة أكثر ليبرالية وتنورا، وقد يسفر عن ذلك بالدرجة الأولى نظام سياسي يتسم بمشاركة وطنية واسعة. لهذا فهي ترغب بمشاركة واسعة في الانتخابات التي تتمنى ان تكون شفافة ونزيهة وأن تشمل جميع المكونات السياسية. لكن هذه الرغبة تواجه صعوبات لا بد من مواجهتها بترتيبات منها هذا الحوار مع الشخصيات العراقية ان كان في بغداد أو في واشنطن.

المساءلة والعدالة: لم نستثن أحداً من قائمة المستبعدين

□ **بغداد - سيناء عزيز**

نفى المدير في مكتب رئيس هيئة المساءلة والعدالة الانباء التي روجت الى اخذ تعهدات خطية من قبل المشمولين بقائمة هيئة المساءلة والعدالة والتي تقضي باستبعاد بعض المرشحين من المشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة على خلفية انتمائهم لحزب البعث المنحل واكد مظفر البطاط في اتصال مع المدى ان قائمة المستبعدين احيلت الى المحكمة التمييزية الاتحادية وان القضاء العراقي هو الفيصل في مثل هذه الامور، مؤكدا ان ما اشيع حول اخذ تعهدات من بعض المشمولين بقرارت هيئة المساءلة والعدالة غير وارد اطلاقا وعار عن الصحة لافتا الى ان الترويج لوجود قائمة تضم عدداً من المرشحين تمت اعادتهم في اشارة الى

التصريحات التي نشرت على لسان النائب رشيد العزاوي عضو اللجنة البرلمانية المشرفة على تدقيق اسماء المستبعدين والتي اكد فيها شطب اسماء ٥٤ نائبا من قائمة المستبعدين عار عن الصحة، واضاف البطاط: ان الدستور ضم بنودا صريحة وواضحة بخصوص استبعاد البعثيين، وان المحكمة الاتحادية هي المخوله بالنظر في شكاوى المستبعدين.

الى ذلك اكد مصدر مطلع ان بعض الكتل السياسية التي شملها قرار الاجتثاث بدأت حراكا سياسا باتجاه استمالة بعض الاطراف المتنفذة في العملية السياسية من اجل استثنائهم من قرار هيئة المساءلة والعداله واضاف المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه: ان هناك اجتماعات تعقد بين جميع الاطراف من اجل الحصول على صفقات سياسية مقابل السماح للمشمولين بقرار المساءلة والعدالة العودة الى ساحة الانتخابات من جديد.

المشنقة تنفذ حكم الشعب بـ "علي كيمياوي" وتنتظر غيابيا محمد الدايني

□ **بغداد-المدى**

نفذت المشنقة في بغداد امس الاعدام بحق واحد من أبرز افراد الدائرة الضيقة المقربة من صدام ومن أشهر وجوه أسرته التي كانت تقبض على مقاليد السلطة منذ ان تولى حزب البعث الحكم في العراق عام ١٩٦٨ هو علي حسن المجيد الملقب بالكيمياوي لدوره في ضرب مدينة حلبجة بالاسلحة الكيمياوية عام ١٩٨٨.

واعلن عن تنفيذ حكم الاعدام بالمجيد بعد ظهر امس الناطق بإسم الحكومة العراقية علي الدباغ وذلك بعد قليل من انفجار ثلاث سيارات مفخخة ضد ثلاثة فنادق فخمة بوسط بغداد ادت الى مصرع ١٤ شخصا واصابة ٢٥ اخرين.

وقال الدباغ في تصريح صحافي: ان العدالة نفذت الحكم بمجرم عاث في الارض فسادا بحسب الاصول المرعية وقد سلم السلطات وصية ستسلم مع جثته الى عائلته.. واوضح ان تنفيذ احكام الاعدام ببقية المدانين من رموز النظام السابق سيتم عندما تنتهي الاجراءات القانونية حول ذلك.

وأشار الدباغ في تصريح مكتوب وصلت إلى "المدى" نسخة منه أن تنفيذ الحكم تم بحضور عدد محدود من الهيئة المكلفة بهذا الامر حيث قاموا بعملية تنفيذ الحكم بحضور قاض ومدع عام وطبيب وتم مراعاة كل الشروط واللوائح القانونية خلال عملية تنفيذ الحكم وتم إبلاغ جميع الحضور الإلتزام بقواعد السلوك والإنضباط الذي يفرضُهُ القانون وإحترام تنفيذ هذا النوع من الأحكام.

المجيد

الدايني

وأكد الدباغ إلتزام الجميع بتعليمات الحكومة ولم يسجل أي خرق او هتاف او توجيه أي كلمات تسيء إلى تنفيذ هذا الامر أو تعرض المدان إلى أي نوع من الإهانة أو التشفي، وسيتم إبلاغ ذويه رسمياً عبر الجهات الحكومية الرسمية وسيتم الطلب منهم إستلام جثمان المدان حسب وصيته.

من جانب اخر حكمت محكمة عراقية امس بالإعدام على النائب الهارب محمد الدايني بتهمة تفجير في مجلس النواب عام ٢٠٠٧ ما أدى الى مقتل نائب وجرح اخرين. واصدرت المحكمة المركزية في منطقة الكرخ ببغداد حكمًا غيابيًا بالاعدام شنقًا على الدايني بتهمة المشاركة في التخطيط لعملية تفجير كافتيريا مجلس النواب والمشاركة في عمليات مسلحة أخرى صنفت أعمالاً إرهابية.

وينتمي محمد الدايني الى جبهة الحوار الوطني بزعامة صالح المطلك ،والدايني موجود حاليًا في ماليزيا بعد القاء القبض عليه هناك الصيف الماضي بتهمة دخوله الى البلاد بجواز سفر ديبلوماسي مزور.

واتهمت السلطات الدايني وعناصر حمايته في شباط/ الماضي بتفجير كافتيريا مجلس النواب في شهر نيسان (ابريل) عام ٢٠٠٧ حين قتل نائب واصيب اخرون لكن الدايني نفى ذلك بشدة ولكي لايدخل في مماحكات مع السلطة فقد سعى الى المغادرة الى عمان لكن السلطات العراقية اعادت الطائرة العراقية المتوجهة الى هناك وعلى متنها الدايني المطلوب اليها لكنه احتفى بعد خروجه من مطار بغداد الدولي وتضاربت الانباء حول مكان وجوده بين العراق والاردن.

واثر رفع دعوى قضائية ضد الدايني من قبل ضحايا تفجير الكافتيريا فقد تم طرح مقترح في مجلس النواب لرفع الحصانة البرلمانية عنه حيث نجح المقترح بحصوله على اغلبية ورفعت الحصانة عنه فعلا تمهيدًا لمحاكمته. وبعد اسابيع من ذلك تم الاعلان في بغداد ان السلطات الماليزية قد اعتقلت الدايني في كوالالامبور بتهمة حمله جواز سفر ديبلوماسي مزورًا الا انها اطلقت سراحه بعد يوم واحد.

وكان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قال في تصريحات الشهر الماضي ان هناك اتصالات رسمية بين حكومته والسلطات الماليزية لتسليم الدايني الى العراق فيما اشار وزير الداخلية جواد البولاني الخميس الماضي الى وجود مسؤولين من وزارته في العاصمة الماليزية لمتابعة موضوع الدايني. وكان ابنا اخ وشقيقة الدايني يعملان ضمن فريق حمايته الشخصية قد اعتقلا ايضًا الصيف الماضي بتهمة ادخال المتفجرات الى مبنى مجلس النواب مستغلين الهويات الرسمية التي يحملانها باعتبارهما من حراس النائب.

تفاصيل ص٢

لا للبراءة.. نعم للإدانة والتجريم!

الافتتاحية

فخري كريم

لا غرابة في تصاعد الموجة المعادية للبعث الصدامي، في الرد على وقاحة الصداميين الجدد الذين فسروا مناخ التسامح والتساهل الذى وفرته العملية السياسية الديمقراطية، كما لو أنه ضعف وتراجع، أو ربما هو قناعة لدى أطرافها بأن فشل مشروعها"وفقا لتقديرات البعثيين الجدد" فرصة مناسبة" لتوجيه الضربة القاضية "لهم، بإخراجهم من السلطة، "كما تنبأ صالح المطلك او ظافر العاني ومن يشاطرونهما نهجهما السياسي المعروف.

لكن هذه المواجهة المطلوبة لم تتخذ منذ البداية المسار الصحيح والمنطقي، بل انها تأخرت كثيرا وراكمت عبر هذا التأخير سلبيات ومواقف وتدابير اساءت للعملية السياسية، واضعفت من وعي المواطنين لطبيعة هذه المخاطر وانعكاساتها السلبية المستقبلية.

ولاشك ان جانبا من هذا التشوش الذي رافق العملية السياسية والمواقف من البعث الصدامي، ارتبط بشكل مباشر بالتنافس بين اطرافها والسعي لكسب اوسع الاوساط السياسية، بغض النظر عن طبيعتها ومواقفها ومشاريعها وارتباطها بالنظام السابق، الى جانب هذا الطرف او ذاك.

كما ان غياب مفاهيم واضحة للعقد السياسية التي ارتبطت بالوضع الجديد كان له اثر كبير في التخبط وتضارب المواقف والاجراءات بين الكتل السياسية المشاركة في العملية الديمقراطية.

فلم يجر الاتفاق بين هذه القوى على وحدة مفاهيمية لمصطلحات، المصالحة الوطنية، وما تعنيه بالتفاصيل، أي القوى المعنية بها، وطبيعة مشاركتها، والتوافق الوطني، والطريقة التي يجري اعتمادها في التطبيق العملي، وكذلك الامر بالنسبة لتفسير ماورد في الدستور ازاء البعث، والتفريق بين البعث الصدامي، والبعث الاخر، وما هي خصوصيات الموقف ازاء كل طرف منهما، ومن هي الجهة المعنية بهذا التفريق، وماهي الحدود الفاصلة سياسيا وفكريا وتنظيميا بينهما.

وهذه الاشكاليات لا تزال تتفاعل دون ان تجد لها تكييفات واضحة، وهو ما يسبب المزيد من الارباك في الوضع السياسي ويعمق من ازمة المواطن في التعامل مع ما يجري، بل انه من جانب آخر يشكل دعاية مجانية للبعث الصدامي نفسه..حتى ان المواجهة الاخيرة للبعثيين الصداميين، واستثناءهم من المشاركة في الانتخابات، هي نفسها اخذت بعدا دعائيا اوحى للمواطنين كما لو ان البعث قادم! والا كيف يمكن تفسير الضجة الاعلامية حول الانقلاب العسكري والتحركات الواسعة للصداميين، بعد مضي هذه السنوات على وجود القوى الوطنية بمختلف مشاربها في مركز السلطة ودوائرها المختلفة؟

ولا ينبغي اغفال مدى الاساءة التي شكلتها الحملة المذكورة على خيارات البعثيين والموالين لهم، الذين نفضوا ايديهم عن البعث الصدامي وانخرطوا بوعي في العملية السياسية، ودافعوا عنها، بل وتعرض البعض منهم الى الملاحقة والقتل على ايدي الزمر الصدامية وازلامها. وكما اجرم بريمر، دون ان تعي ذلك القوى السياسية الوطنية، حينما رفع العزلة عن بقايا البعث الصدامي بشمول كل ضحايا البعث ممن اجبروا واقسروا بمختلف الدوافع للالتحاق الشكلي بالبعث، بإجراءات اجتثاث البعث، مع ان اجتثاث الاستبداد كان كفيلا باستهداف من كان من الضروري شمولهم بتدابير الاجتثاث، وكسب الاوساط الواسعة الاخرى التي انتظرت التغيير والخلاص من النظام الصدامي.

ان القيادات السياسية لم تتوقف بعمق امام قرارات واجراءات وتدابير قيصر المحتلين بول بريمر سواء فيما يتعلق بحل الجيش، او اجتثاث البعث،او غيرها من القرارات، مع انه في واقع الحال اعتمد بالدرجة الاساسية على البعثيين الصداميين في اعادة اجهزة الدولة ومؤسساتها منذ استلامه المسؤولية، وبدد فرصة تاريخية لاعادة اصطفاف وطني يخلق المناخ الملائم لعزل البعث الصدامي وبقاياه،وتعبئة جميع القوى والمواطنين الى جانب التغيير، والانخراط في العملية الديمقراطية واعادة بناء الدولة. ولم يكن من اعتمدهم بريمر في اغلب الاحوال ممن اخلصوا للوضع الجديد، وتخلوا عن نزعاتهم القديمة، بل وتركوا اسوأ الآثار في مختلف المرافق التي شاركوا في بنائها، ومن ذلك الفساد الاداري والمالي والنهب الذي طال الدولة الجديدة من دون ان يتوقف حتى اليوم.

ولا يغيب عن البال ان البعث غير الصدامي، ومن كان يدعمهم لم يتحركوا في الاتجاه الصحيح لفرز انفسهم سياسيا وفكريا وتنظيميا عن بقايا البعث الصدامي، بل انهم لم يولوا اي اهتمام في المبادرة للمشاركة في بناء العراق الجديد.

ولكي لا نرتكب المزيد من الاخطاء والخطايا، لابد من وقفة جادة ومسؤولة ازاء القضايا التي لم تعالج حتى الان، ومنها وبالدرجة الاساسية، العمل على اعادة الاصطفاف الوطني على اساس الخيارات الديمقراطية المتاحة في بناء العراق الجديد، وفي مواجهة التحديات التي تزداد، وتتخذ طابع تهديد لعملية البناء من خلال الخلط في المفاهيم والتشويش على قوى العملية الديمقراطية، والعمل على خلق ظروف اصطفاف جديد بين المواطنين، يتجسد في اخطر ما يمكن ان يتهددها، وهو اللامبالاة والترقب والسلبية. وهذا الاصطفاف لن يتحقق، ولن ينجح ما لم يدعم بموقف مشترك من المفاهيم التي تستند اليها، وفي مقدمتها المصالحة والتوافق الوطني.

وفي هذا السياق، لا بد من التنبيه على خطورة ارتداد التعامل مع ظاهرة البعث الصدامي، على وعي المواطنين والعملية السياسية برمتها، والتذكير بالنهج والوسائل الصدامية في مكافحة وتصفية القوى الوطنية المعارضة للديكتاتورية، فالمطلوب توسيع قاعدة النظام الديمقراطي بتحقيق اوسع ادانة شعبية وسياسية لنظام صدام حسين، ولجرائمه ونهجه واساليبه دون استثناء، وجر من كانوا في دائرة النظام للاعتبارات المعروفة الى عملية التجريم والادانة العلنية. ولا ينبغي نسيان التأكيد على ان التجريم والادانة ينطويان بحد ذاتهما على عزل كل من يتجرأ على مواصلة حمل رسالة النظام المذكور.

ان الادانة والتجريم موقف وطني وانساني ينأى من يمارسه بنفسه عن الجريمة، وعن مرتكبيها والمزكين لها، والداعين الى اعتمادها في الحياة السياسية، وهي لا تنتقص من كرامة الانسان او حريته او عقيدته، فالجريمة والديكتاتورية وما يرتبط بهما لا علاقة له بعقيدة الاسوياء ولا بوطنيتهم ولا بكرامتهم.

اما اعتماد البراءة المشؤومة، فهي نزعة لا انسانية تعتمد القسر والاذلال ونفي حرية الاختيار، والانتقاص من الكرامة الشخصية، وهي اسلوب لا اخلاقي في التعامل السياسي ينبغي ان ننأى بانفسنا عن ممارسته.

ان البراءة التي ابتدعها النظام الملكي البائد وتوارثتها الانظمة الديكتاتورية، واعتمدها وجذرها زبانية صدام حسين، من شأنها ان تعيد الى ذاكرة المواطنين تلك البشاعات التي تجاوزت ممارسة الانظمة الفاشية والنازية بهولها مع الشيوعيين والقوميين وحتى الاسلاميين.

لا للبراءة، نعم للإدانة والتجريم...